

إشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل الحد منها

The problem of illegal immigration and ways to reduce it

- د. زبيري رمضان أستاذ محاضر _أ_ بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار
العلوم السياسية والتنظيمات السياسية والإدارية zebiri_ramdane@yahoo.fr

Received:20/12/2019

Accepted: 21/01/2020

الملخص

تستعين الدراسة بالمنهج الوصفي للتعرف على أساليب وطرق الهجرة غير الشرعية وأسباب ازدياد ضغوطها ودوافعها على الدول المتقدمة، كما استهدفت الدراسة اقتراح الحلول الواجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية وارتفاع مستوياتها هو الإقتصار على المعالجة الأمنية للظاهرة واعتبارها ظاهرة عالمية وهماً أمنياً تصدر قمة الأجندة السياسية الدولية والغربية، وفي كل الأحوال فإن محاربة الهجرة السرية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها والمتمحورة أساساً حول استئراء الفقر وازدياد الفوارق بين الدول الغربية والدول المستضعفة وانسداد الأفق أمام شباب الضفة الجنوبية بسبب تنامي البطالة، ومن ثم لا مناص من سياسة تنمية مستدامة وإستراتيجية على مستوى دول المنبع تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية على المدى البعيد .

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ العملة اللامتوازنة؛ الدول الغربية، الدول الجنوبية المستضعفة .

Abstract

The study uses the descriptive approach to get acquainted with the methods and methods of illegal immigration and the reasons for its increasing pressures and motivations on developed countries. The study also aimed to suggest solutions to be taken to reduce this phenomenon. A global phenomenon and a security illusion that tops

the top of the international and western political agenda. In any case, combating clandestine immigration requires in the long term to address the reasons that lead to it, which are mainly centered on the spread of poverty and the increase in differences between countries. The West and the weak countries and the blockage of the horizon in front of the youth of the West Bank due to the growth of unemployment, and therefore an imperative of a sustainable and strategic development policy at the level of upstream countries that enables job creation and respect for human dignity in the long run.

key words: Illegal immigration; unbalanced globalization; western countries, vulnerable southern states.

I. المقدمة:

حتى وقت قريب لم تكن معظم الحكومات تنظر إلى الهجرة بوصفها قضية سياسية مركزية، وإنما كانت عادة ما توكل أمر معالجتها إلى مختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الإستخدام والهجرة، ومع ازدياد ضغوط الهجرة على الدول المتقدمة ارتفعت الهجرة إلى قمة الأجندة السياسية الدولية، وأصبحت هماً أمنياً تحظى باهتمام متزايد من الذين يدرسون السياسة العالمية، كما أضحت الهجرة غير الشرعية أو السرية (الحرقة) ظاهرة عالمية موجودة في العديد من دول العالم، كما أن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا المزعجة التي تعيشها الدول المغاربية خصوصاً بعد فاجعة أبريل 2009 بالسواحل الجنوبية للمتوسط، التي أظهرت أن الأزمة المالية والاقتصادية لن تعمل إلا على تقوية الظاهرة حسب المنظمة العالمية للهجرة. وهنا يجب أن نستذكر انتقاد المفوض السامي لشؤون اللاجئين "العولمة غير المتوازنة" والتي بحسبه تسمح بتنقل رؤوس الأموال والبضائع وتضع المزيد من العراقيين بوجه تحرك البشر. فما الذي يعنى بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ كيف ظهرت وكيف تطورت

وتحولت؟ وكيف يمكن يؤثر الظلم الناجم عن العولمة في تكريسها؟ وما الأسباب الرئيسية لتفاقمها؟ وما الآفاق المطروحة لضبط والإقلال من هذه الظاهرة؟ .

أما أهم الدراسات السابقة فيمكن أن نذكر:

1. جناحي، عبدالله، سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي، 2005.
 2. طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية -رؤية مستقبلية-، القاهرة: دار الفكر الجامعي 2009م
 3. ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي، دروس مستقبلية_ الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2006م.
 4. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هجرة شباب مصر، فرار إلى المجهول، ، القاهرة، 2007.
- ستفترض هذه الدراسة أن العلاقة طردية بين اللاتوازن واللاتكافئ الناتج عن العولمة المتوحشة(ظهور الفقر-العوز-الحاجة..) في الضفة الجنوبية، مقابل مركزة الثروة والمستوى المعيشي المرتفع في الضفة الأخرى،وهو الذي أثر ويؤثر في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- كما ستحاول هذه الدراسة تحليل وتقييم الموقف من خلال التطرق للنقاط الآتية:
- ✓ الهجرة غير الشرعية _ جذورها وتحولاتها_
 - ✓ أنماط الهجرة غير الشرعية ومسبباتها
 - ✓ الآفاق المستقبلية والاستجابات المؤسسية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

II. الهجرة غير الشرعية جذورها وتحولاتها

تعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) بأنها الانتقال -فرديا كان أو جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدلّ على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها⁽¹⁾.

وقد ورد في موسوعة universels الهجرة بأنها عملية الانتقال من مجال جغرافي إلى آخر حيث تنطبق على الانتقال الجماعي للأفراد دون أن تكون لديهم نية العودة إليها" أو هي : انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي لكي يستوطنوا موطنًا آخر"⁽²⁾. ويعرفها الأستاذ أ. لبي "بأنها التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون أن نقيدها بمسافة معينة أو إذا كانت حرة أو إجبارية أو خارجية"⁽³⁾، ويعرف ج. بويل الهجرة على أساس التفرقة بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية بأنها "عبور حدود مجموعة سياسية أو إدارية لمدة معينة"⁽⁴⁾.

لذا فالهجرة الدولية تستدعي تجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى، أما اللجنة الفرنسية

commission de terminologie et de

¹ _ سامي محمود، أسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، سلسلة حقوق

اقتصادية واجتماعية، القاهرة: مركز الأرض لحقوق الانسان العدد رقم(68) يونيو 2009م، ص 07

² _ غي هرميه (وآخ)، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، 2005، ص 344.

³ _ بوفير ليون (وآخ)، الهجرة الدولية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهوانة، الأردن: جامعة الأردن وهيئة الأمم المتحدة 1977، ص 31.

⁴ _ S. Castles, "Les Migrations internationales au début du 21 siècle: Tendances et Problèmes Mondiaux", Revue internationale des Sciences Sociale, N 165, septembre 2000, p 313.

la néologie du domaine Social فتعرفها بأنها "عملية انتقال سكان من إقليم إلى آخر في زمان ما وهي تتضمن التدفقات (les flux) وكذا المخزون (le stock) من المهاجرين المقيمين لفترة محددة فوق إقليم معين"⁽⁵⁾.

الجدول رقم (1): أهم الهجرات في هذه القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

التاريخ	النوع	المصدر	الوجهة	عدد المهاجرين بالمليون
1760_1860	الرق	غرب إفريقيا	الولايات المتحدة، الكاريبي، أمريكا الجنوبية	15
1845_1880	عقود استخدام	الصين	جنوب شرق آسيا، أمريكا الشمالية، الكاريبي، أستراليا، نيوزيلندا	5
1830_1920	عقود استخدام	الهند	جنوب وشرق إفريقيا، جنوب شرق آسيا، وفيجي، الكاريبي	(6 هجرات) الكل 30 مليون
1820_1914	حر	أوروبا	• الولايات المتحدة • كندا_أستراليا • نيوزيلندا	• 25,5 • 4_3 • 2

المصدر: برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز

الخليج للأبحاث 2004، ص 230

⁵ – Alexis. Spire, "De L'étranger à l'immigré, la magie sociale d'une catégorie statistique", article, N 129, septembre, 1999, p 51

بواكير الهجرة الدولية المعولمة

لا شك من حيث المبدأ أن الهجرة عالمية النطاق إذ لا يوجد جزء من العالم غير متأثر بالهجرة على الرغم من طبيعة وشدة تأثيرها واختلافها من منطقة إلى أخرى، وعلى مر الزمان فقد أتاح الاستعمار الغاشم الزخم الأولي للهجرة الحديثة وحفز انتقال الأوروبيين إلى إفريقيا وآسيا ونيوزيلندا، ثم وسع تصنيع أوروبا نطاق هذا النمط الأولي للهجرة فقد أدى الطلب الأوروبي على العمالة الصناعية إلى الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أولاً، ولكن سرعان ما أدى أيضاً إلى هجرة دولية جماعية للأوروبيين إلى أمريكا الشمالية؛ فقد وفد المهاجرون بصورة رئيسية من بريطانيا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا وأوروبا الشرقية (معظمهم من اليهود) إلى أمريكا، وكان البريطانيون في مقدمة هذه الحركة التي جعلت الولايات المتحدة بلد مهاجرين بالدرجة الأولى، كما كان هؤلاء البريطانيون النازحين مسؤولين بصفة غير مباشرة عن نزوح وإبادة السكان الأصليين، وقد نزح 30 مليون نسمة في الفترة بين 1816 و1920م؛ وليس أمريكا وحدها فقد شهدت كندا تدفقاً كبيراً من المهاجرين في هذه الفترة أيضاً⁽⁶⁾.

وقد ظلت أمريكا الشمالية وجهة محبذة للمهاجرين، في القرن العشرين حيث كان يصل سنوياً ما بين 250 ألف و320 ألف نسمة في الفترة من 1951م إلى 1970م، كما بدأت الهجرة الآسيوية إلى أمريكا الشمالية من السنوات الأولى من القرن العشرين ولكن سرعان ما قُضت قيود لأسباب عرقية استمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد سنة 1945م ظل الأوروبيون يمثلون معظم المهاجرين إلى

⁶ - برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج

للأبحاث 2004، ص 229

أمريكا الشمالية ولكن عندما جرى أخيراً تخفيف القيود العنصرية في أواخر الستينات بدأت هجرة رئيسية من جنوب شرق آسيا، وشبه القارة الهندية، فضلاً عن أمريكا اللاتينية إلى دولة الولايات المتحدة الأمريكية .

III. أنماط الهجرة غير الشرعية ومسبباتها

شهد منتصف سبعينات القرن المنصرم نهاية الإزدهار الإقتصادي لفترة ما بعد الحرب في معظم البلدان المتقدمة وترتبت آثاراً جوهرية على أنماط الهجرة من جراء هذا التغيير في المناخ الإقتصادي وما بشر به من مزيد من التكيف الإقتصادي الهيكلي على المدى الطويل، لذا فقد اتسمت اتجاهات الهجرة الدولية الأقرب عهداً بانخفاض حاد في فرص الهجرة الإستيطانية الدائمة، حيث لا يستطيع المهاجرون الدائمون إيجاد وجهة يقصدونها إلا في بلدان الهجرة التقليدية (الولايات المتحدة _ كندا _ أستراليا)، وحتى لو وجدوها فيجب على هؤلاء المهاجرين المحتملين أن يكفلهم أفراد عائلاتهم الذين سبقوا وأن استقروا في البلد المضيف، أو أن تكون لديهم مهارات أو مؤهلات يحتاج إليها البلد المضيف؛ كما أن المناطق الرئيسية لمنشأ المهاجرين إلى هذه البلدان تقع في آسيا وأمريكا اللاتينية وليس في أوروبا، فمع انخفاض الحاجة إلى اليد العاملة في البلدان الأوروبية الصناعية فإن الهجرة الإستيطانية القانونية الدائمة قد توقفت تقريباً إلا في حالات لم شمل العائلات، ومنه فقد اجتذبت مناطق جديدة اليد العاملة وكانت أوسع هجرات العمال في هذه الفترة من آسيا والشرق الأوسط إلى بلدان الخليج الفارسي المنتجة للنفط، وشهدت إسرائيل زيادة كبيرة في عدد اليهود القادمين من أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق مع انهيار الكتلة السوفيتية، حيث تدفق الألمان الإثنيين وغيرهم إلى ألمانيا وانتقل العجر والرومانيين والألبان إلى هنغاريا وأوروبا الغربية، وأصبحت بلدان جنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط التي هي

تقليدياً بلدان هجرة نحو الخارج بلداناً يفد المهاجرون إليها بحيث تأثرت بانتقال الناس إليها من أوروبا الشرقية وتركيا وشمال إفريقيا⁽⁷⁾.

و في وقتنا الحالي ظهرت بقوة الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية (الحرقاة) باعتبارها ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المغرب العربي وفي أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا؛ والهجرة غير الشرعية يمكن النظر لها على أنها "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً"، أما المصطلح المتداول فهو الحرقاة، و معناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال. ويصعب تحديد حجم الهجرة غير المنظمة نظراً لطبيعتها ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافاً متباينة من المهاجرين فمنهم:⁽⁸⁾

1_ الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني؛

2_ الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكنون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية؛

⁷ - المرجع نفسه، ص232

⁸ - سامي محمود، أسامة بدير، مرجع سابق ص ص 07-08

3_ الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها. وتتضارب التقديرات بشأن الهجرة غير المنظمة، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10- و 15 بالمائة من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي مثلاً يصل لنحو 1.5 مليون شخص، كما تقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو 155 مليون شخص؛ هذا وتوقعت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير أصدرته مؤخراً ازدياد الهجرة غير المنظمة جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن والتي لا يمكن تقدير حجم هذه الزيادة نظراً لطبيعتها، لكنها أكدت أن حوالي 15 بالمائة من المهاجرين في العالم غير نظاميين.

ويعتقد العديد من المراقبين للهجرة الدولية أن أعداد المهاجرين غير النظاميين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يصل إلى العشرين مليون عامل، ومعظم هؤلاء العمال دخلوا إلى تلك الدول في العشر سنوات الأخيرة، مشيرين إلى أن العمال غير الموثقين أو الذين لا يعملون في إطار منظم عادة ما يعملون في ظروف عمل أكثر سوءاً من غيرهم من العمال وهناك عدد كبير من أصحاب الأعمال يفضلون تشغيل هذا النوع من العمال من أجل التهرب من المنافسة غير العادلة؛ وفي أسوأ الظروف فإن العمال المهاجرين غير النظاميين يعملون بشكل أشبه بالعمل العبودي، وهم نادراً ما يلجئون للقضاء خشية التعرض للطرْد أو الإبعاد؛ وفي العديد من الدول لا يملكون حق الطعن على القرارات الإدارية التي تؤثر عليهم.

ويشير تقرير عن المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر إلى زيادة عدد ضحايا الهجرة غير المنظمة من البلدان العربية خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة 300 بالمائة، مما يمثل استنزافاً مستمراً للموارد البشرية لدول الجنوب ولعالمنا العربي المكوم .

العملة اللامتكافئة كأهم سبب لتفاقم ظاهرة الهجرة غير المنظمة

يستعين "هانس بيتر مارتن، وهارالد شومان"، بتوصيف "إدوارد لتواك Luttwak Edward" للعالم الجديد، ليعرّف العملة على أنّها "انصهار العدد الهائل من الإقتصادات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرّون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء"⁽⁹⁾، هذا الانصهار الذي تحقّقه العملة—كما يذكر زيغلر— هو "انصهار تدريجي قسري للإقتصادات الوطنية في سوق رأسمالية عالمية، وفضاء مؤّحد، وتفرز هذه العملية نمواً هائلاً للقوى الإنتاجية، وتزايداً ضخماً في الثروات في كلّ لحظة (...)", ولكنّ جثث البشر تتزايد هي الأخرى"⁽¹⁰⁾.

لذا يرى الكثيرون أن(الجات) ومنذ نشأتها كمظهر للعملة في شقها الإقتصادي؛ شغلت العالم بما يحقق مصالح الشمال فقط بتقرير الانتقال الحر للسلع والخدمات بما يزيد من سيطرة القوى الاقتصادية للشمال وأغفلت مصالح الجنوب متجاهلة حرية الانتقال للأفراد وقصرت هذا الحق على رعايا دولها فيما بينها، ومن ثمة فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يتميز بنظام بريتون وودز الليبرالي يسمح—بل ويشجع— حرية

⁹ - هانس بيتر مارتن و هارالد شومان، فخ العملة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد238، ص57

¹⁰ - جان زيغلر، سادة العالم الجدد— العملة ؛النهائون؛ المرتزقة؛ الفجر، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أيلول/ سبتمبر 2004 م، ص08

حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، ولكن يحدث تحول عن المبادئ الليبرالية فيما يتعلق باليد العاملة، إذ ثمة اتفاق عالمي على أنه ينبغي عدم السماح بحرية تدفق الناس والبشر مهما كان باعتباره مقيد للاقتصاد العالمي، ومنه فقد أصبحت القيود على الهجرة عالمية النطاق ومنذ العقود الأولى من هذا القرن وبات لكل بلد اليوم قيود، مما يجعل الهجرة الاستثناء الوحيد للمفاهيم الليبرالية لحرية الحركة بالنسبة لجميع عوامل الإنتاج، ويعود ذلك إلى كون البلدان المثلثية تنظر إلى الهجرة ليس من منطلق اقتصادي فحسب وإنما من منطلق آثارها الأوسع على مجتمعاتها⁽¹¹⁾.

إن الدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعياً وكونياً، هي ذاتها التي تجهز على الحق في التنقل الذي تنادي المواثيق والعهد الدولية به، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري؛ وهذا بالرغم من أن البند 13 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء"، كما يؤكد على أن "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي"⁽¹²⁾.

كما أن تلك الهجرة الانتقائية باتت خياراً استراتيجياً لفرنسا مثلاً، فقد عُرض على البرلمان في بداية عام 2006 مخطط يقضي بجلب العقول والأدمغة إلى فرنسا عبر

¹¹ برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، مرجع سابق ص 238

¹² _ موقع الأمم المتحدة ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ص 28؛ متوفر بشكل أكروبات (pdf) على

الموقع:

قانون الهجرة المختارة، ويتوجه هذا القانون إلى الطلاب الأجانب على وجه التحديد الذين يزاولون دراساتهم في الجامعات والمعاهد الفرنسية أو من هم موجودون في بلدانهم ويتمتعون بمستوى علمي عالٍ، علماً أن معظم هؤلاء من دول أفريقيا السوداء ومنطقة المغرب العربي؛ وفي المقابل يدعو المشروع إلى إلغاء حقوق بديهية كحق جمع الشمل العائلي أو حق تسوية أوضاع المقيم في البلد لعشر سنوات بلا انقطاع مما كانت تضمنه القوانين المعمول بها في فرنسا إلى وقت قريب. هذا المنطق المقلوب هو الذي جعل البعض كصادق جلال العظم يرى في العولمة على أنها "رسمة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسمته على مستوى سطح النمط ومظاهره(..)، فالعولمة هي حقبة التحوّل الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظلّ هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظلّ سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"⁽¹³⁾، ويرى الفيلسوف "روجيه غارودي" أنّ العولمة ديانة جديدة أو هي "ديانة السوق"، وهي "نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحرّ وحرية السوق"⁽¹⁴⁾.

ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين والتي تشهد -غالبا- افتقاراً إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول

¹³ - لمزيد من التفصيل: السيّد ياسين، في مفهوم العولمة، ورقة قدمت إلى ندوة العرب والعولمة، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، كانون الأول/ ديسمبر 1998م، ص28

¹⁴ - روجيه غارودي، العولمة المزعومة الواقع الجذور البدائل، تعريب محمد السبيطي، صنعاء (اليمن): دار الشوكاني للنشر والتوزيع، 1998 ص 17

المستقبل للمهاجرين، فالفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كبيرة، كما يجب التنويه بتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من دول الجنوب بعد أن تعثرت مشاريع التنمية، وازدياد البؤس وتواجد أنظمة ديكتاتورية وقضايا أقليات ونزاعات إقليمية، إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحدوث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات والجفاف ساعد كل ذلك على زيادة تدفق أعداد المهاجرين غير النظاميين في موجات متتالية. ومنه فإن انتقال البشر من بلد أصلي للعمل في بلد آخر مستضيف لا يمكن اعتبارها كظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة إنسانية طبيعية وقديمة قدم التاريخ عرفت واستعرفتها كل الشعوب ومنها منطقة الاتحاد الأوروبي، وستستمر لفترات طويلة من الزمن مادام هناك تباين في الموارد وفرص العمل ووسائل وأساليب الحياة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، إضافة إلى استمرار حاجة الدول المتقدمة لاستقبال مهاجرين جدد وذلك لأسباب مختلفة، وتبقى عملية البحث عن الأفضل من أهم العوامل المؤثرة على تيارات الهجرة وتحديد اتجاهاتها.

IV. الآفاق المستقبلية والاستجابات المؤسسية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يمكن القول من كل ما ذكرنا أن السبب الرئيسي للهجرة من الدول النامية وخاصة من دول جنوب المتوسط (دول المغرب العربي) إلى أوروبا سواء بشكل نظامي أو غير نظامي يكمن في الظروف الاقتصادية في تلك الدول؛ فكما ورد في المؤتمر الوزاري الثاني 5+5 بشأن الهجرة المنعقد في الرباط في أكتوبر عام 2003 فإن الأسباب الاقتصادية تقف بشكل عام خلف الهجرة، وفي ضوء توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وسياسات الجوار فمن الضروري تعميق الحوار والتشاور بين

البلدان المصدرة للعمالة والبلدان المستقبلية لها حول أسباب ودوافع الهجرة، ليس فقط من باب القضاء على تيارات الهجرة غير المنظمة وإنما وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد على اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة حقيقية متكافئة تأخذ بعين الاعتبار تشابك المصالح وتبادل المنافع بشكل متوازن بين الطرفين المغاربي والأوروبي، ويجب التنويه إلى أن أوروبا تتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية في ما يخص موضوع الهجرة، فقسط كبير من رفاهيتها وتقدمها ناتج عن فائض القيمة التاريخي الذي راكمته إبان استعمارها المباشر لدول الجنوب، ولهذا لا يحق لها أن تحمّل دول الجنوب مسؤولية حل مشكل يتجاوز إمكانياتها وطاقاتها. كما أنه من الملاحظ أنه يوجد ارتباط وثيق سوف تظهر آثاره تبعاً بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية سواء كانت نظامية أو غير نظامية؛ فهذه الأزمة سوف تدفع بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم؛ وهو الأمر الذي دعا منتدى شركاء التنمية لعقد جلسة نقاش حول هذا الموضوع تحدث فيه عدد من الخبراء بقضايا الهجرة والتشغيل، وقد قدروا حجم الهجرة الدولية بنحو 200 مليون شخص نصفهم مهاجرون من أجل العمل، فيما يشكل الباحثون عن اللجوء السياسي 7 بالمائة فقط والنسبة المتبقية تشمل عائلات المهاجرين⁽¹⁵⁾.

¹⁵ _ لمزيد من التفصيل أنظر: سامي محمود، أسامة بدير، مرجع سابق ص 12 إلى 19

الاستجابات المؤسسية لظاهرة الهجرة

تعتبر هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان غير أن الهجرة من أجل العمل وتحسين ظروف المعيشة ومستوى الدخل أو الهجرة من أجل الاستثمار وهي التي تسمى بالهجرة الاقتصادية فهي ظاهرة حديثة ولذلك فإن التنظيم القانوني لهذا النوع من الهجرة يعتبر أيضا تنظيما حديثا. وقد أشارت ديباجة دستور منظمة العمل الدولية التي تأسست عام 1919م إلى حماية مصالح العمال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم، وهناك جملة من الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي تجعل من أهدافها حماية حقوق العمال المهاجرين عموماً بما فيهم غير النظاميين، ومنها:⁽¹⁶⁾

1_ الاتفاقية الدولية رقم(97) لسنة 1949 بشأن الهجرة للعمل، وتعتبر من أهم الاتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة، حيث دخلت حيز التنفيذ في مايو 1952م وبلغ عدد الدول التي صادقت عليها(43) دولة من بينها دولة عربية واحد فقط هي الجزائر.

2_ الاتفاقية الدولية رقم(143) لسنة 1975 بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1978 ولم تصدق أي من الدول العربية عليها، وتركز هذه الاتفاقية على الهجرة غير المشروعة والجهود الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة كما تركز أيضا على تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين العمال المواطنين وغيرهم .

¹⁶ _ المرجع نفسه ص 08

3 . الاتفاقية الدولية رقم (111) لسنة 1958 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو 1960 وهي من الاتفاقيات العامة التي تدعو إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة والقضاء على أي تمييز. كما تعتبر من الاتفاقيات الأساسية التي تتابع وفقاً للمتابعة الدولية لمنظمة العمل الدولية لإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي أقر عام 1998م؛ وهناك أيضاً الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: وهي الاتفاقية التي أقرتها الأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1990، وتم التصديق عليها في يوليو 2003.

وفي ما يتعلق باستقبال مهاجرين طوعيين جدد لا يوجد أي نظام عالمي لمعالجة هذا الأمر إذ تحتفظ الدول بسلطات كاملة لتقرر من يحق لهم دخول أراضيها، وفي غياب أي معيار متفق عليه عالمياً فيما يخص الهجرة فقد وضعت جميع البلدان قيودها الخاصة بها والتي تعيد تقييدها عند الاقتضاء اعتماداً على حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، غير أن أعضاء الاتحاد الأوروبي قد استلهموا ما قد تكون عملية تستغرق وقتاً طويلاً نوعاً ما من أجل إيجاد سياسات مشتركة للهجرة، وقد تحرك بعض الأعضاء بوتيرة أسرع من غيرهم، وقد حددت اتفاقية شنغن "shengen" لسنة 1985م والمعقودة بين ألمانيا وفرنسا وبلدان البنيلاكس، مجموعة مشتركة من القواعد لدخول هذه البلدان وقد انضمت إليها لاحقاً النمسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1995م، وقد أعدت قائمة مشتركة من البلدان التي يحتاج مواطنوها إلى تأشيرة واحدة لزيارة أي دولة من دول "شنغن"، وأعدت مجموعة مشتركة من السياسات حول القيود المفروضة على التأشيرات، وتتحرك السويد والدانمارك وفنلندا أيضاً تجاه توقيع "اتفاقية شنغن"، ولكن لا يزال

الطريق طويلاً قبل أن ترى النور أي سياسة أوروبية شاملة تتعلق بالهجرة⁽¹⁷⁾، و في الحادي عشر من شهر يناير عام 2005م أصدر المجلس الأوروبي ما يسمى بـ"الورقة الخضراء"، وتهدف هذه الورقة إلى مطالبة كافة الأطراف ذات الصلة بالتعليق وإبداء الرأي لوضع آليات لإدارة مسألة الهجرة على أساس من التعاون بين كل الأطراف؛ وتتضمن الورقة الخضراء الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، غير أنها لم تتحدث في واقع الأمر سوى عن العمالة المنظمة المهاجرة والتي يحتاج إليها السوق الأوروبي لأسباب كثيرة بعضها اقتصادي وبعضها الآخر يتعلق بالطبيعة الديموغرافية لدول الاتحاد وتركيبية السكان ونسبتهم، وفي حين تولى الورقة اهتماماً كبيراً لاحتياجات وأولويات سوق العمل الأوروبي فإنها لا تشير إلى أسباب ودوافع الهجرة المنظمة أو غير المنظمة من الدول النامية إلى أوروبا، هذا كما تعاني الورقة من قصور في مجالات التعاون المطروحة بين الاتحاد وبين دول المنشأ والعبور، وتقتصر في معظمها على التعاون الأمني فضلاً عن عدم ذكر الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون مع منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن⁽¹⁸⁾.

وفي كل الحالات لا شك أن الأمل في القضاء علي ظاهرة الهجرة غير المنظمة سيكون ضعيفاً إذا لم يتم القضاء على كل الظروف الرئيسية التي تتسبب فيها؛ وإن اتخاذ خطوات للحد من البطالة والحد من القصور في التنمية بما يقلل الفجوة التنموية بين دول طرفي الشراكة الأوروبي-متوسطة هي السبيل الوحيد للتعاطي المجدي مع المشكلة، ومن ثم فإنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن ينهج استراتيجيات للتنمية

¹⁷ — برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، مرجع سابق ص 249

¹⁸ — سامي محمود، أسامة بدير، مرجع سابق ص 19

الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب، عبر الدعم المالي والتقني من أجل توفير فرص عمل ودخول مناسبة للشباب في هذه الدول.

وفي هذا السياق فإن الأمر يتطلب ضرورة تحسين التشريعات الخاصة بحقوق العمال بحيث تكون أكثر اتساقاً مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتي ينبغي أن تكون عنصراً رئيسياً في المناقشات حول مسألة الهجرة، كما ينبغي تضمينها في الاستراتيجيات الموضوعة من أجل إدارة مسألة الهجرة؛ كما ينبغي التعامل مع هؤلاء المهاجرين على أساس من المساواة بينهم وبين العمالة الوطنية، بمعنى أنه يحق للعمال المهاجرين التمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية الواردة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وغيرها من المواثيق الدولية مع التركيز على عدد من الحقوق الواردة في هذين العهدين.

كما أنه من المؤكد أن حسن إدارة الهجرة تتطلب فتح الأبواب وتكاتف الجهود على المستوى الدولي، وأن تعمل كل دولة أوروبية على "إدماج" القادمين في مجتمعاتهم الجديدة، ولن تتمكن أوروبا من ضمان إثراء مجتمعاتها المضيفة أكثر من زعزعة استقرارها إلا من خلال إستراتيجية بعيدة النظر لإدماج وتفهم الخلفيات الثقافية للمهاجرين؛ وإذا كانت دول المستقبل تبقى المهاجرين في حالة حرمان وهميش كاملين وإقصاء ثقافي واجتماعي وفي عزلة نفسية وحالة ضنك اقتصادي، فإنّ مثل هذه الأوضاع يمكن أن يساعد على ظهور أشياء مكرهة ويترتب عليها مشكلات اجتماعية واقتصادية عديدة، فليس من المحبذ بالمرّة استعمال كلمات مثل "مكافحة الهجرة" و "التصدي للهجرة"، بل يمكن الحديث عن "التحكم في الهجرة" و "تنظيم

الهجرة"، كما يجب تسوية الوضعية القانونية لكل الأشخاص الذين تكبدوا الصعاب ومشاق الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط وحصلوا هناك على فرص عمل⁽¹⁹⁾. ومن جانب آخر لابد من توفير الموارد لتحقيق استراتيجيات الحد من الفقر وإنجاز التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار المباشر في دول جنوب وشرق المتوسط؛ وهذه الآليات تعتبر منهج مقبول ومعقول للتعامل مع تحديات الهجرة، وهي من أكبر الاختبارات الماثلة أمام الاتحاد الأوروبي الموسع خلال الأعوام والعقود القادمة؛ وفي حال تمكنت المجتمعات الأوروبية من التعاطي مع هذا التحدي بإيجابية فإن الهجرة سوف تثري هذه المجتمعات وتزيد قوتها؛ أما إذا ما فشلت في ذلك فالنتيجة ستكون انخفاض المستويات المعيشية والانقسام الاجتماعي. ويمكن القول هنا أن المقاربات المحكومة بالهاجس الأمني والتي أكدت الممارسة الميدانية عقمها وعجزها ينبغي أن تتراجع لتفتح المجال لتدابير ديمقراطية أكثر عمقا وعقلانية تعتمد الأخذ بالعدالة الاجتماعية ضمن أهدافها وممارستها، بالشكل الذي يتيح اندماجاً حقيقياً لهؤلاء المهاجرين ويسهم في حسن تدبير اختلافاتهم العقائدية والثقافية، ويوفر لهم الشروط الموضوعية والضمانات اللازمة لتوفير عيش كريم أسوة بباقي المواطنين الأوروبيين⁽²⁰⁾؛ ولعل الأمر يتعلق بإشكالية ذات أبعاد متعددة ويمكن إذا تم التحكم فيها بطريقة منطقية أن تستجيب لحاجيات موضوعية للدول المستقبلية، وبالرغم من أن لكل دولة

¹⁹ _ المرجع نفسه، ص31

²⁰ - إدريس لكريني، المهاجرون المغاربة في أوروبا وسؤال الاندماج، المجلة الإلكترونية الحوار المتعدد، العدد

1545 ماي 2006م، على الموقع الإلكتروني :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64348&r=0> شوهذ يوم 13 جويلية

نحجاً خاصاً في التعامل مع قضية الهجرة وفقاً لخصوصيتها وثقافتها، فإنه لا ينبغي لأحد أن يغفل المساهمة العظيمة التي قدمها ملايين المهاجرين للمجتمعات الأوروبية الحديثة بل إلى كل المجتمعات في كافة أرجاء المعمورة، وقد أصبح الكثير منهم قادة في الميادين الحكومية وفي العلوم والمؤسسات الأكاديمية والرياضة والفنون...

وفي جميع الأحوال فإن إشكاليات الهجرة لن تجد حلاً جذرياً بسياسة القبضة الحديدية وتسييج الحدود وإنما بتضافر جهود الشركاء من أجل إصلاحات جذرية وعميقة للأنظمة السياسية القائمة بالدول المصدرة للهجرة وبرسم سياسة تنمية قادرة على إعادة الأمل وتوفير شروط الاستقرار التي تساعد على البقاء والتشبث بالموطن الأصلي؛ وفي انتظار ذلك يتعين دوماً أن نتذكر بأن الهجرة كانت على مدى التاريخ كله عنصر مثقفة وإثراء متبادل ورافداً للوفاق بين الثقافات، إنها حركات بشرية بحمولات إنسانية وثقافية وذلك دعامة للشراكة وللتقدم والتقارب⁽²¹⁾.

V. خاتمة الدراسة:

إذا نظرنا إلى الهجرة باعتبارها عملية انتقال من مجال جغرافي إلى آخر حيث تنطبق على الانتقال الجماعي للأفراد دون أن تكون لديهم نية العودة، فإن الهجرة الدولية المعولة تعتبر ظاهرة جديدة تستدعي تجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى، وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية إنسانية قديمة قدم الإنسان وهي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً.

²¹ - سامي محمود أسامة بدير، مرجع سابق، ص 32 .

إن هذه الهجرة غير القانونية المعولة لها ما يبررها في نظر كثير من المراقبين؛ فالمنظومة العالمية المعاصرة ومنذ نشأتها (الجات) شغلت العالم بما يحقق مصالح الشمال بتقرير الانتقال الحر للسلع والخدمات مما يزيد من سيطرة القوى الاقتصادية للشمال وأغفلت مصالح الجنوب متجاهلة حرية الانتقال للأفراد وقصرت هذا الحق على رعايا دولها فيما بينها فقط. لذا فإن الإقتصاد الرأسمالي العالمي المتمحور حول نظام بريتون وودز الليبرالي متهم وبأدلة قوية على أنه ذو معايير مزدوجة، فهو يسمح بل ويشجع حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات ولكن يحدث تحول عن المبادئ الليبرالية ورفضها فيما يتصل باليد العاملة حين يتم بلورة إتفاق عالمي حول عدم السماح بحرية تدفق الناس والبشر، وفي العقود الأخيرة ازدادت القيود على الهجرة وأصبحت عالمية النطاق وبات لكل بلد قيوده، مما يجعل الهجرة الإستثناء الوحيد للمفاهيم الليبرالية لحرية الحركة بالنسبة لجميع عوامل الإنتاج ويعود ذلك إلى كون البلدان المتلقية تنظر إلى الهجرة ليس من منطلق إقتصادي فحسب وإنما من منطلق آثارها الأوسع على مجتمعاتها ومصالحها. كما يلاحظ أن الدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعياً وكونياً هي ذاتها التي تجهز على الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهد الدولية، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها، كما أنها هي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وتبريغها في وحل التمييز العنصري بالرغم من مخالفتها الصريحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكل النصوص والمواثيق الدولية المعاصرة .

توصيات الدراسة :

إن أهم النتائج المتوصل إليها أنه لم تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية مسألة ظرفية بل باتت مكوناً هيكلياً مؤثراً على دول المنبع كما على الدول المستقبلية. ويحدث هذا في ظل غياب المعالجة الشاملة وغياب الرؤية الإستراتيجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والمعالجة الوحيدة المنتشرة لحد الآن هي المعالجة الأمنية والتي أثبتت قصورها وعجزها باعتراف الجميع، لأن مسألة الهجرة غير الشرعية أعمق وأعقد من النظرة البوليسية والأمنية البحتة. وهنا يمكن أن نقترح بعض التوصيات في هذا المجال أهمها:

- 1) تنظيم الانتقال عبر الحدود، وتقنين أوضاع المهاجرين هجرة غير منظمة بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلية، وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمني وقضائي وتشريعي وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.
- 2) تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة، خصوصاً تلك الإتفاقيات التي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول، ورغم محدودية تلك الحصة إلا أنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية أو السرية
- 3) أهمية تفعيل التنسيق الإقليمي (كتحاد المغرب العربي) وتوسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة خصوصاً نحو دول الجوار الأوروبي.

4) ضرورة اضطلاع الحكومات بتوفير نقص احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج، والتي تعد أيضا أبسط حقوقهم في الحياة وكفلته لهم كافة الحقوق والمواثيق الإنسانية .

وفي كل الأحوال فإن محاربة الهجرة السرية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها والمتمحورة أساساً حول استثناء الفقر وازدياد الفوارق بين الدول الغربية والدول المستضعفة وانسداد الأفق أمام شباب الضفة الجنوبية بسبب تنامي البطالة، ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية مستدامة وإستراتيجية على مستوى دول المنبع تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية على المدى البعيد .

مراجع الدراسة

● كتب علمية:

- 1) الخولي، أسامة أمين (محرر)، العرب العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، كانون الأول/ ديسمبر 1998م.
- 2) زيغلر، جان، سادة العالم الجدد- العولمة؛ النهابون؛ المرتزقة؛ الفجر، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أيلول/ سبتمبر 2004 م.
- 3) _ ليون، بوفير (وآخ)، الهجرة الدولية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهوانة، الأردن: جامعة الأردن وهيئة الأمم المتحدة 1977.

(4) مارتن، هانس بيتر، و شومان هارالد، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي ؛ مراجعة رمزي زكي ، الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد238 .

(5) _ محمود، سامي ، أسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، القاهرة: مركز الأرض لحقوق الانسان العدد رقم(68) يونيو 2009م .

(6) _ غارودي، روجيه، العولمة المزعومة الواقع الجذور البدائل، تعريب محمد السببلي، صنعاء(اليمن): دار الشوكاني للنشر والتوزيع، 1998.

(7) _ هرميه، غي (وآخ)، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، 2005.

(8) وايت، برايان ، ليتل، ريتشارد، مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث2004.

● مواقع إلكترونية :

(1) _ إدريس لكربي، المهاجرون المغاربة في أوروبا وسؤال الاندماج، المجلة الإلكترونية الحوار المتمدن، العدد 1545 ماي 2006م ، على الموقع الإلكتروني : شوهده يوم 13 جويلية 2019م.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64348&r=0>

_ موقع الأمم المتحدة ،الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متوفر بشكل (pdf)على الموقع:شوهده يوم 12 سبتمبر 2019 <https://www.un.org/ar/udhrbook/>

● مراجع باللغة الأجنبية :

- 1) -Castles، S., "Les Migrations internationales au début du 21 siècle: Tendances et Problèmes Mondiaux",Revue internationale des Sciences Sociale, N 165, septembre 2000.

- 2) Spire, Alexis. "De L'étranger à l'immigré, la magie sociale d'une catégorie statistique", article, N 129, septembre, 1999.